الثقافة العربية والديمقراطية

Mohamed Rabie

مما لا شك فيه أن التجارب العربية في الديمقراطية ما تزال قاصرة، إذ لم تحقق شيئاً يذكر من أهدافها المجتمعية. ومع تعدد أسباب الفشل، إلا أن العامل الأهم هو العامل الثقافي الذي يتحكم في طريقة تفكير الإنسان العربي وقيمه ومواقفه ورؤيته للآخر، بما في ذلك المجتمع والوطن والوقت والعمل والحياة. ولما كان الإنسان بحاجة لتأهيل ثقافي وعلمي كي يفهم العملية الديمقراطية ومتطلبات نجاحها، وإدراك أهميتها بالنسبة لحياته، فإن توعية هذا الإنسان تأتي في أولوية الأمور التي يجب على الدول المعنية والقوى الاجتماعية المؤمنة بالديمقراطية أن تقوم بها. وتحاول هذه الورقة تحديد أسباب غياب الديمقراطية عن المجتمعات العربية، ومناقشة القضايا المتعلقة بظروف نشأة الديمقراطية، وشروط تأسيسها كنظم حكم وقيمة اجتماعية.

1. ظروف نشأة الديمقراطية في القارة الأوروبية.
2. دور الثقافة في التحولات المجتمعية المطلوبة لتمهيد الطريق لتبني الديمقراطية.
3. شروط نجاح العملية الديمقراطية.

ومع أن أغلبية المعنيين بقضية الديمقراطية يتفقون على أنه ليس بإمكان الإنسان العربي أن يمارس الديمقراطية في ظل الظروف الراهنة؛ إلا أنهم لا يتفقون على طريقة تمكينه من ممارستها، ولا على الظروف المواتية لتطبيقها. وفيما يرى البعض أن العائق سياسي، يراه آخرون ثقافي، لكن العائق يتجاوز هذا وذاك ليشمل التربية في البيوت والتعليم في المدارس، والوعظ في المساجد، وطريقة تعامل الدولة مع المواطن. وما دام العائق بهذا التعقيد، فإن عملية التوعية لا بد وأن تنطلق من مرجعية يتم التوافق عليها عربياً؛ لكن الواقع يشير إلى غياب أي إجماع عربي، حتى على كلمة "إصلاح".

وفيما ترى الفئات ذات التوجهات الرأسمالية أن الإصلاح يعني حصول الشعوب على الحرية وتحول نظم الحكم إلى الديمقراطية، والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية على أسس لبرالية؛ ترى الفئات القومية أن الإصلاح يعني العمل على تحقيق وحدة عربية وتنمية اقتصادية على أسس تحقق عدالة اجتماعية. أما الفئات الدينية، فترى أن الإصلاح يعني العودة إلى الدين، وتأدية الشعائر الدينية، وإعادة بناء المجتمع على أسس شبيهة بما كان قائماً قبل نحو 1400 سنة.

توجد في الوطن العربي جماعات كثيرة ذات اهتمام بالديمقراطية عن إيمان وقناعة، وتحاول نشر الفكر الديمقراطي وتوعية الناس بأهميته. إذ تقول تلك القوى أن غياب الديمقراطية يجعل من الصعب على العرب تحقيق ما

يصبون إليه من حرية تُمكنهم من النهوض والمشاركة في صنع التاريخ. ومع صواب هذا الموقف، إلا أن السؤال المهم الذي يتبع هو من هي الجهة المؤهلة للقيام بتوعية الجماهير العربية، وما هي مكونات المرجعية الفكرية التي يمكن الارتكاز إليها في تصميم برامج التوعية، خاصة وأن تأهيل الإنسان العربي لاستيعاب أهمية الديمقراطية توجب تدريبه على التعامل معها كنظام حكم سياسي وقيمة اجتماعية ثقافية. لذلك نرى أن المرجعية الوحيدة الممكنة هي مرجعية إنسانية يتم التوافق عليها من خلال حوار مفتوح تشارك فيه كافة القوى الفاعلة في المجتمع العربي.

يتصف الوضع العربي بالتأزم من النواحي الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما يجعل من الصعب تحديد نقطة البداية في عملية التوعية والإصلاح، وبالتالي الاتفاق على الهدف النهائي. وهذا يُعيدنا إلى ما طرحناه مراراً بخصوص حاجة العرب إلى استراتيجية تنموية شاملة في مقدورها التجاوب مع التحديات الآنية ورسم أفق واضح لمستقبل عربي ينتشل الأجيال القادمة من مستنقع التطرف والجهل. لكن غياب المؤسسية عن العمل العربي عامة، تسبب في جعل تفكير العرب أحادي الجانب، ينظر إلى الأمور من زاوية ضيقة تُخفي من الحقيقة أكثر مما تكشف. نتيجة لذلك، فشل العرب في استيعاب تعقيدات العصر الذي نعيش فيه، ووعي ما يشهده العالم من تحولات ديناميكية تجعل كل القضايا تتشابك مع بعضها بعضا.

العرب بحاجة لموقف عقلاني يقبل التعددية الفكرية والثقافية والدينية والمذهبية داخل الإسلام وخارجه، وذلك حرصاً على مصداقية الإسلام وحرية الرأي والفكر أولاً؛ وحفاظاً على وحدة العرب الوجدانية وحماية أوطانهم وشعوبهم من التمزق والتفتت ثانياً. كما أن الاعتراف بالتعددية الفكرية والثقافية والدينية أمر لا بد منه للحفاظ على تراث ا العرب الحضاري، وصيانة العقل العربي من الانزلاق نحو فقدان الأمل. ومع أهمية التعددية بكافة أشكالها، إلا أن إقناع العربي بالعودة إلى العقل والضمير يحتاج إلى خلق ظروف حياتية جديدة تمحو من ذاكرته مآسي الوضع القائم، وتُنقي ضميره من زيف التاريخ ونفايات التراث، وتحرره من الكتب السياسي والديني، وتبعث فيه الأمل وتجدد لديه حب الحياة.

إن الشباب العربي الذي يعاني الفقر والبؤس وغياب فرص العمل والتعليم أحياناً، يعيش في ظل أنظمة حكم لا تحترم كرامته، وتقوم بإغلاق الطرق أمامه، ما يجعله أمام خيارات ثلاثة: القبول بحياة بائسة بلا أمل في مستقبل مزهر فيما تزداد معرفته بأحوال أقرانه من شباب أمريكا وأوروبا وآسيا؛ محاولة الهجرة من الوطن والمخاطرة بحياته كي يصل إلى شواطئ أوروبا التي لا تريده، وتخشى مما يحمله في رأسه من أفكار؛ أو الانضمام لصفوف حركات الإسلام السياسي المتطرفة، والتحول إلى مجرم يقتل أقرب الناس إليه باسم الدين. وفيما يتحول الشاب البائس إلى عبء على نفسه ووطنه، يخسر الوطن الشاب المهاجر وما يملكه من إمكانات عقلية ومواهب خلاقة. أما الشاب الذي يتحول إلى التطرف فيصبح إنساناً يعادي وطنه وأمته، ويعمل على تدمير بلده وتراثه الحضاري عن إيمان وقناعة.

إن العرب يدفعون اليوم ثمناً باهظاً من دمائهم وتراثهم ومالهم ومصداقية دينهم بسبب عدم اهتمام الحكام بتوعية العربي بما له من حقوق وما عليه من واجبات تجاه نفسه وطنه وشعبه وأمته وإنسانيته. الجهل هو عدو الإنسان وكل شيء إنساني في الإنسان؛ أما العدو الأكبر من الجهل فهو تلقين الفرد معلومات بوصفها حقائق تخالف مبدأ الحرية الفردية والدينية، وتعطي الفرد حق فرض رأيه على غيره من الناس بقوة السلاح أو الإكراه. ومع أن المثل العربي يقول "الجاهل عدو نفسه" إلا أن العصر الحالي جعل الجاهل عدو نفسه وشعبه ووطنه وإنسانيته، لأن من يعادي نفسه يعادي المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو مجتمع يتسع يوميا ليشمل الإنسانية جمعاء.

يحتاج العرب لمشروع نهضوي شامل يقوم على أساس حوارات فكرية بين مختلف أطياف المجتمع العربي، وإشراك كافة القوى الفاعلة في عمليات استنهاض الهمم لمواجهة تحديات العصر، وتكليف مفكري وعلماء هذه الأمة برسم استراتيجية تنموية قادرة على تحقيق الحرية والمساواة والعدالة والأمن والوحدة، وإشراك الشعوب في العملية السياسية. إذ في غياب مشروع كهذا، لن تقم للعرب قائمة، ولن يتحقق حلم الناس في الحرية والنهضة. كما أن الدول العربية التي تعاني من عبء الديون ستجد نفسها قريباً مضطرة لبيع ما لديها من موجودات، لأن عمليات الإقراض هي أدوات لإفقار الشعوب والهيمنة عليها، وسرقة مواردها الطبيعية، وتأمين تخلفها. لذلك على الدول العربية أن تسارع لعقد مؤتمر عام يشارك فيه مفكرون استراتيجيون ومثقفون وعلماء ورجال أعمال من داخل الوطن العربي وخارجه، يقوم بتحديد الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدد العرب، وتقييم الإمكانات والفرص المتاحة التي يُمكن توظيفها في عملية هادفة تفضي خلال عقدين أو ثلاثة إلى نهضة مجتمعية شاملة.

نشأة الديمقراطية في الغرب

تشير سجلات التاريخ إلى أن التجربة الديمقراطية نجحت في كلِّ المجتمعات الصناعية، فيما أخفقت في كلّ المجتمعات التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة، وذلك باستثناء الهند التي تُعتبر تجربتها تجربة ديمقراطية لم تكتمل. إذ على الرغم من نجاح التجربة الهندية في المجال السياسي، إلا أنها ما تزال تناضل من أجل تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. ومع أن تلك التجربة لم تتعرض لانتكاسات كبيرة، إلا أنها لم تحقق نجاحات باهرة في النواحي الاجتماعية. مع ذلك تمكنت الهند من تجنب الانقلابات العسكرية، مقارنة بجارتها باكستان التي تبنت الفكرة نفسها، لكنها لم تستطع تحقيق إنجازات اقتصادية أو علمية أو تكنولوجية مماثلة.

من ناحية ثانية، استطاعت الديمقراطية أن تستمر في مجتمعات صناعية على الرغم من تعرُّضها لانتكاسات بسبب سيطرة أيديولوجيات شمولية عنصرية على الحكم، كما حدث في ألمانيا في عهد هتلر. في المقابل، لم تستطع دول

العالم الثالث أن تبني نظام حكم ديمقراطي واحد فاعل. ويأتي هذا الإخفاق في بلاد العرب رغم الحديث عن الديمقراطية في الأروقة السياسية، وتداول الفكرة بين الأحزاب السياسية، ونجاح كلمة "ديمقراطية" في اقتحام معاجم اللغة العربية والكتب الدراسية في الجامعات ومفردات الإعلام. وفي الواقع، **أعتقدُ** أن إخفاق الديمقراطية في غرس جُذورها في ثقافة المجتمع العربي كان السببَ الأهمَّ في فشل التجارب الديمقراطية العربية.

جاء ميلاد نظم الحكم الديمقراطية في أوروبا الغربية نتيجة لحدوث تطورات عدة كان من بينها ظهور ظروفٍ حياتية حتَّمت التوجه نحو الحرية بكافة صورها، ومهَّدت السبيل لحصول الديمقراطية على شرعية مجتمعية. ومن أهم تلك التطورات: تحالف التجار ورجال الأعمال وسكان المدن إبّان عصر النهضة مع أمراء الدول وحُكامها، ووقوفهم معاً في وجهِ الكنيسة وتعاليمها المتعلقة بالنشاطات التجارية والمالية وممارساتها الدنيوية، وهي ممارسات اتّسمت بالفساد وخِداع الناس واستغلال الفقراء والجهلة. إذ مع نهاية القرن الرابعَ عشر، كانت النشاطات التجارية في بعض المدن الأوروبية، خاصة الإيطالية، قد بدأت تتحدى التقاليد السائدة، وتقوم بتشجيع المعاملات المالية والأعمال التجارية على أسس مخالفة لتعاليم الكنيسة. وبسبب تمتُّع تلك المدن بحُكم نفسها، فإن المؤرخين أطلقوا عليها اسم **"المدينة - الدولة"**. وفي ضوء ما ساد تلك المدن حينئذ من حريةٍ اجتماعية نسبية، واتجاه التُّجار والحرفيين إلى التركيز على أهداف دنيوية بغرض تحقيق مصالح مادية، فإنّ معطيات الحياة في المُدن أخذت تتطور في اتجاه مكنها من خلق طبقة من التجار والممولين والحرفيين، كان الكثير منهم قد هرب من الإقطاعيات بعد سنوات عبودية طالت.

وإذا كانت الديمقراطية هي نظامَ حكم من الشعب، وبالشعب، من أجل الشعب، كما قال الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن، فإن نظام **المدينة - الدولة** كان "نظاماً من التجار، وبالتجار، من أجل التجار"[1]. لكن إصرار الكنيسة على تطبيق تعاليمها لم يترك مجالاً لتحقيق تحول ثقافي واقتصادي من دون صراع شمل حروباً قومية ودينية عدة، راح ضحيتَها الملايينُ من سكان أوروبا. ولقد انتهت تلك الحروب التي دامت نحو 80 سنة بتوقيع معاهدة وستفاليا (Westphalia) في عام 1648. ولقد نصت تلك المعاهدة على فصلِ الدين عن الدولة، والاعتراف بسيادة كل دولة على أراضيها ومواطنيها، وحق الحاكم في اختيار دين شعبه، وعدم تدخل دولة في شؤون غيرها. وهذا أدى إلى تراجع دور الدِّين في المجتمع، وتنشيط العمليات الاقتصادية، وظهور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

وفيما كانت تلك التطورات تعيد صياغة الترتيبات السياسية والاجتماعية في معظم دول أوروبا، كانت النشاطات المالية والتجارية وتجارة العبيد في القرن السادس عشر تقود إلى حدوث تطورات اقتصادية نوعية اتصفت باتساع نطاق الأعمال الحِرفية والصناعية، وتأسيس شركات تجارية ومالية كبيرة لدعم النشاطات الاستعمارية في العديد من بلاد العالم. من ناحية ثانية، شهدت تلك الفترة أيضاً حدوثَ تطورات علمية وفلسفية وفكرية واسعة أسهمتْ في تقليص

شعبية المؤسسة الدينية، وتعزيز مكانة العقل والفكر والمفكرين والعلم والعلماء في الحياة العامة. وفي تلك الأثناء، كانت الدول الأوروبية تقوم بتطوير تكنولوجيا القتال وتصنيع معدات حربية حديثة، استخدمتها لغزو البلاد الفقيرة والضعيفة واستعمارها واستغلال ثَرَوَاتِها، وتكريس تخلُّفها. ولهذا يقول المؤرخ الأمريكي هيو توماس: "**إن الغرب لم يهزم العالم بسبب تفوقِ أفكاره، أو قِيَمه أو تعاليم دينه، و إنما هزمهم باستخدام العنف المنظم.**"[2]

إن انتصار حركة الإصلاح الديني، وفصل الدين عن الدولة كان تحولا اجتماعيا وثقافيا غير مسبوق في حياة أوروبا، ما جعله ينهي الصراع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ويمكن الثانية من السيطرة على الأولى. إذ فيما احتفظت المؤسسة الدينية بسلطة أخلاقية، تنازلت عن سلطاتها الدنيوية، ما جعلها تخسَرُ الكثيرَ من مواقعها الاجتماعية. وقد تبع إتجاه الحكام للاستيلاء على السلطة وإحكام سيطرتهم على شعوبهم وممارسة الاستبداد، لكن الشعوب التي تعوَّدت على الحرية، رفضت السلطات المطلقة، ولم تقبل استبدال سلطة دينية فاسدة بسلطةٍ مَلكية مُستبدّة. نتيجة لذلك وقعت ثورات عدة كان أهمَّها الثورة الفرنسية التي مهَّدت الطريق لتأسيس نظم حكم ديمقراطية في أوروبا وأمريكا، علما بأن الثورة الأمريكية جاءت بهدف استقلال أمريكا عن بريطانيا التي كانت تستعمر تلك البلاد.

وبذلك تكون الحرية الاقتصادية التي أرستْ أسسَها النشاطاتُ التجارية والحِرفية والمعاملات المالية في بعض المدن الأوروبية قد أدت إلى تعزيز مبدأ الحرية الفردية والاجتماعية، فيما قامت حركة الإصلاح الديني بترسيخ مبدأ الحرية الدينية والسياسية. نتيجة لذلك، حدثت تحولاتٍ واسعة في المجتمع الأوروبي كان من نتائجِها ظهورُ مجتمع جديد بثقافةٍ جديدة، ونمطِ إنتاج اقتصادي جديدٍ، وحدوث قفزة حضارية نقلَت أوروبا من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة. ومع تقدم عصر الصناعة حدث تنوع في عمليات التصنيع، وتوسع في النشاطات التجارية والخدمات المالية، وتبلور مجتمع جديد يتكون من ثلاثَ طبقات اجتماعية: **طبقة** ثرية قوامها رجال الأعمال والمال وكبار التجار، **وطبقة** وسطى قوامها المهنيون والحرفيون والموظفون، وصغار رجال الأعمال، **وطبقة** فقيرة من عمال المصانع والفئات الاجتماعية المهمشة.

إن بروز ثلاثِ طبقات اجتماعية ذات مصالح متباينة جعل العلاقات فيما بينها تتجه نحو التنافس. لكن تقارب مصالح تلك الطبقات بعد تبلور النظام الرأسمالي دفعها نحو التعاون في مجالات والتنافس في مجالات أخرى. ولقد كان من أبرز مجالات التعاون العمل أولاً على حماية المكتسبات السياسية ومحورها الحريات الفردية والمشاركة في العملية السياسية، واعتبار الشعب مصدر الشرعية؛ والعمل ثانياً على حماية المكتسبات الاقتصادية ومحورها حرية العمل والمعاملات المالية والتجارية؛ وثالثاً تعضيد المكتسبات الاجتماعية وأساسها حرية العبادة وحق العمّال في ضمانات اجتماعية، والتنظيم والإضراب عن العمل عند الضرورة. ولما كانت الديمقراطية هي الفكرة الأهمّ والأقدر على توفير الإطار المناسب لحماية تلك المكاسب، فإن كافة طبقات المجتمع وجدت أن مصلحتها تُملي عليها حماية الديمقراطية

والمشاركة في تطويرها. وهذا يعني أن الديمقراطية هي نتاج تجربة حياتية خاصة عاشتها شعوب أوروبا الغربية بعد نجاحها في فصل الدين عن الدولة، وإنهاء هيمنة المؤسسة الدينية على حياة المجتمع.

من ناحية ثانية، إن كون المجتمعات النامية عموماً، بمن فيها المجتمعات العربية، لم تمر بتجربة مماثلة للتجربة الغربية، وكونها ما تزال تعيش حياة شبه تقليدية في عصور ما قبل الصناعة، فإن احتمالات نجاح الديمقراطية فيها ضعيفة، خاصة في غياب الهياكل الاجتماعية التي أفرزها التحول من الزراعة إلى الصناعة. الأمر الذي يوجب استنباط معادلة جديدة للعمل السياسي تأخذ حياة العرب وثقافتهم في الاعتبار، وتحاول تحقيق ما تصبو إليه الشعوب العربية من حرية وعدالة اجتماعية ومشاركة فاعلة في العملية السياسية. ومن أجل إيضاح مدى اختلاف التجربة الأوروبية عن تجربة الدول النامية عامة، سنعود قليلاً إلى الوراء لإلقاء نظرةٍ سريعة على عملية تطور الهياكل الاجتماعية والاقتصادية عبر التاريخ، وعلاقة تلك الهياكل بالعملية السياسية عامة والعملية الديمقراطية خاصة.

الهياكل الاجتماعية والاقتصادية

كانت القبيلة في المجتمع القبلي تمثل المجتمع بكل مقوماته، فيما كان رب الأسرة هو الآمر الناهي في بيته. وفي ضوء تمتع ذلك المجتمع بحرية التجوال في مناطق جغرافية واسعة، فإنه لم يعرف وجود سلطة عليا أو دولة تلعب دورا في حياته. ولما كان نمط حياة وإنتاج المجتمع القبلي قد فرض عليه عدم الاستقرار في مكان واحد، فإنّ مفهوم الملكية الخاصة لم يكن أحد مكونات ثقافته. ومع غياب الملكية الخاصة غابت الطبقية، ما جعله يتكون من طبقة واحدة إلى حد كبير. نتيجة لذلك، لم يعرف المجتمع القبلي مفهومَ الصراع الطبقي، كما أن المصلحة لم تلعب دورا يُذكر في حياته. الأمر الذي يعني أن المجتمع القبلي لم يشهد هياكل هرمية أساسُها السلطة السياسية، أو هياكلَ اقتصادية أساسُها الثروة، وإنما هياكل اجتماعية أساسها الولاء لأسرته وقبيلته، وإطاعة أوامر شيخ القبيلة.

قبل نحو 12 ألف سنة ظهر المجتمع الزراعي الذي فرض عليه نمط الإنتاج القائم على فِلاحة الأرض أن يستقر في مكان واحد بالقرب من الأراضي الزراعية ومصادر المياه، لكن الملكية الخاصة للأراضي ومصادر المياه ظهرت بسرعة، وتمّ اعتراف المجتمع الجديد بشرعيتها. نتيجة لذلك، أصبح المجتمع الزراعي مجتمعاً طبقياً، يتكون من طبقتين: **طبقة** ملاك الأراضي الإقطاعية الثرية، **وطبقة** عمال الزراعة وصغار الفلاحين والعبيد الفقيرة. وفيما قامت الطبقة الأولى باستغلال الثانية، وجدت الطبقة الثانية نفسَها مضطرة للعمل لدى الطبقة الأولى في ظلّ أوضاع قاسية تقترب من الاستعباد. وفي حوالي منتصف عصر الزراعة، ظهرت الديانات والدولة، ما أسهم في ظهور هياكل سياسية هرمية، وهياكل اقتصادية طبقية، فيما احتفظ رب العائلة بسلطاته الاجتماعية التي عززها الاستقرار. ومع تتابع السنين ترسخت تلك الهياكل

وحصلت على شرعية مكنتها من التحكم في علاقات الناس بعضهم ببعض في المجتمع الزراعي. وقد تسبب هذا التطور في تغييب القبيلة عن حياة المجتمع الزراعي، وقاد إلى إحلال العشيرة القائمة على وحدة الدم محل القبيلة بوصفها وحدة المجتمع الجديد؛ وخروج المجتمع القبلي من التاريخ الحضاري. ويمكن القول أن الحضارة جاءت نتيجة لثلاثة عوامل أساسية: أولا استقرار الإنسان في مكان واحد؛ ثانيا ممارسة مهنة الزراعة التي كان يشارك فيها كافة أفراد الأسرة القادرين على العمل؛ وثالثا حياة المنزل التي عززت العلاقات بين الرجل والمرأة وبينهما وبين أولادهم وبناتهم وذويهم.

قبل نحو 250 سنة ظهر المجتمع الصناعي الذي قام على عمليات التصنيع التي أفرزت الطبقية؛ فالمجتمع الصناعي يتكون من ثلاثِ طبقات اجتماعية أساسها الدخل والثروة. لذلك شهد المجتمع الصناعي منذ أيامه الأولى اختفاء العشيرة من حياته، إذ لم يعد لها دور أو مكان في المجتمع الصناعي؛ وهذا أدى إلى استبدال العشيرة بالأسرة بوصفها وحدة المجتمع الجديد. ولما كانت التنظيمات الاجتماعية القائمة على حِرف ومهن وهوايات ومصالح مشتركة هي تنظيمات أفقية، فإن غياب القبيلة والعشيرة عن المجتمع الصناعي كان أهم العوامل التي جعلت بالإمكان تكوين منظمات أفقية تقوم تساوي بين أعضائها مثل الأحزاب السياسية والمنظّمات المهنية والنوادي الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني. في المقابل، تسبب استمرار وجود القبيلة والعشيرة في المجتمعين القبلي والزراعي في تعطيل قيام مؤسسات أفقية اجتماعية وثقافية واقتصادية في تلك المجتمعات، بمن فيها المجتمع العربي، وبالتالي تعطيل العمليين التنموية والديمقراطية.

وفي ختام هذا الجزء لا بد من التأكيد على أن الديمقراطية لن تنجح، ولن تستقر كنظام حكم سياسي إلا إذا جاءت ضمن إطار عملية تحول اجتماعي وثقافي واسعة تشمل الحرية الفردية والاقتصادية والعمل السياسي. أما الحرية الاجتماعية فتشمل حرية الرأي والفكر والعمل والعبادة، والتحرر من الهياكل الهرمية. الأمر الذي يوجب التركيز أولاً على المبدأ الديمقراطي وترسيخه في بنية المجتمع الثقافية بوصفه قيمة تحترم القانون، وتعترف بحقوق متساوية لأعضاء كل مجتمع. وفي اعتقادنا، لا تستقيم الحياة ولا تستقر، ولا تكون عادلة ومنتجة وممتعة إلا إذا توفرت الحرية، فغياب الحرية يعني غياب المحركَ الأهم للتاريخ، والفضاء الذي يُوفر إمكاناتِ تحقيق نهضة تشمل مختلفِ مجالات الحياة. مع ذلك، لا بد من التذكير بأنّ نظام الحكم الديمقراطي لم يَظهر في أوروبا إلا بعد حدوث تحولات أساسية شملت:

1. حدوث تحولات اجتماعية وثقافية واسعة في أوروبا استغرقت نحو ثلاثة قرون (1450-1750)، نتج عنها حدوثَ تقدم كبير في العلوم والفلسفة وتكنولوجيا السلاح، وتطوير فنّ الطباعة، واكتشاف العالم الجديد، وبدء المشروع الاستعماري الذي قام باحتلال أراضي الشعوب الضعيفة واستغلال مواردها الطبيعية.

2. انتشار الحرية الاقتصادية والفردية والاجتماعية، واتساع نطاق العمليات التجارية والخدمات المالية والأعمال الحِرفية في ظلِّ نظام الدولة – المدينة.

3. قيام حركة إصلاح ديني أدت لفصل الدين عن الدولة، والاعتراف بحق الدولة في السيادة على أراضيها والشعوبِ الخاضعة لها.

4. حدوث ثورة صناعية قامت بتغيير الهياكل الاجتماعية والاقـتصادية التقليدية، والقضاء نهائياً على التشكيلات الاجتماعية التي قامت على القبيلة والعشيرة واستبدالها بالتشكيلات الاجتماعية الأسرية والطبقية.

الثقافة العربية

تتشكل الثقافة العربية أساسا من تقاليد وأعراف وقيم ومعقدات يتصف معظمها بالثبات وضعف القدرة على التطور. ومع أن الفكر والفن والمسرح وغيرها من منتوجات ثقافية تشكل جزءا هاما من كل ثقافة، إلا أن هذا الجانب من الثقافة العربية بقي شبه مغيب بسبب ضيق أفق الحرية، وسيادة فكر أيديولوجي ذا صبغة دينية على حياة المجتمع. كما أن هناك بعض الأقوال"المأثورة" والقناعات التراثية تؤثر في العقل العربي سلبا، وتجعله عقلاً اتكالياً ضعيف القدرة على التفكير، يستأنس التبعية ويهاب الحرية؛ إذ فيما تريح التبعية العقل من مهام التفكير، فإن الحرية تتحداه لاتخاذ قرارات صعبة لم يتعود على اتخاذها. في المقابل، توفر التقاليد والحكم الشعبية والتعاليم الدينية منظومة من القيم والمواقف والمعتقدات التي تجعل من السهل على العربي أن يعيش حياة هادئة مطمئنة بعيداً عن هموم التفكير في عواقب الوقوع في خطأ ما. لهذا نلاحظ أن الموقف الشائع من كل فكر جديد وإنسان مفكر هو الحذر والشك، ما يجعل الإنسان البسيط والمؤمن يميل إلى اتخاذ قرارات تقود إلى إضاعة الفرص، والاقتراب أحيانا من جلد الذات.

إن ما يعانيه العقل العربي من قصور في القدرة على التفكير يحرمه من إدراك حقائق العصر التي تشمل تشابك مصالح القوى المهيمنة على العالم وتداخل هموم مختلف الشعوب. لهذا يميل العقل العربي إلى الحلول المأسسة على شعارات رنانة وأقاويل تراثية. وهذا يجعل من الصعب إقامة مؤسسات قادرة على إنتاج خيارات ترشد المسؤول عن اتخاذ القرار، وتشرح للإنسان ما له من حقوق وما عليه من واجبات. ومع أن كل مشكلة لها أكثر من حل سليم، إلا أن العقل العربي لا يفهم الخيارات لأنه تربى على ثقافة لا تعرف غير التضاد: الخير والشر، النور والظلام، الحلال والحرام، الإيمان والإلحاد، العلم والجهل، وهكذا. وهذا جعل "عقلية الدكان" تسيطر على كل مؤسسة عربية، بما في ذلك مؤسسة الحكم.

"عقلية الدكان" هي طريقة في التفكير وأسلوب في الإدارة يرى كل مؤسسة، بغض النظر عن طبيعة عملها، مجرد دُكان تابعة لشخص أو عائلة، ما يجعل من حق مالك الدكان أو مديرها (الدكنجي) أن يضع القوانين المتعلقة بإدارة الدكان، وطريقة التعامل مع الزبائن، والتحكم في حياة من يعمل تحت إمرته. ولما كانت هذه العقلية جزء من التقاليد المترسخة في بنية الثقافة الشعبية، فإن كل مسؤول عربي يتصرف بوصفه دكنجي يملك حق التصرف بأملاكه والتحكم

في الأمور المتعلقة بعمل المؤسسة التي يديرها؛ وهذا يقوده إلى التصرف بعقليةٍ لا تعكس مدى ما حصل عليه من علم، وإنما بناء على ما ترسَّخ في وعيه من تقاليد وأعراف. ومع أن المؤسسات الرسمية لا تغلق أبوابها، إلا أنه من الصعب عليها إصدار قرار في غياب الدكنجي.

إن ترسخ هذه العقلية في نخاع الثقافة العربية جعل المهاجرين العرب يحملون عقلية الدكان معهم إلى بلاد المهجر، وقاد بعضهم إلى التمسك بهذه العقلية حتى النهاية. وعلى سبيل المثال، لم تستطع جمعية الخريجين العرب الأمريكيين أن تتخلص من هذه العقلية على الرغم من أن كل عضو فيها كان يحمل شهادة من جامعة أمريكية، وأن معظم من تولى رئاستها كانوا أساتذة جامعات. وبسبب هذه العقلية القاصرة، فإن إدارة الجمعية لم تُقدم ميزانية سنوية واحدة خلال فترة وجودها، تُبين مصادر الدخل والنفقات وخطط العمل، ما جعلها منظمة عامة ظاهرياً، ودكاناً خاصة فعلياً. وهذا تسبب في تخلي الكثير من أعضائها عنها، واختفائها من الوجود في ليلة معتمة لم تبكيها عين ولم تفتقدها روح.

أما فيما يتعلق بقضية الحرية، فإن غياب الحرية عن حياة المجتمعات العربية يعود أساساً لثلاثة عوامل: الأول هو أن الحاكم الذي يحرم شعبه من الحرية لا يشعر بأنه يرتكب خطأ بحق الشعب، لأنه تعود على التعامل مع أمثالهم كخدم في بيته، وهؤلاء بشر ليس من طبعهم الشكوى. أما العامل الثاني فهو حرمان ملايين النساء من حقوقهن بما في حق التعليم. أما العامل الثالث فهو التربية العربية التي تحرم الطفل والمرأة والشعوب من التمتع بالحرية. ففي البيت، ينشأ الطفل في نظام تربية أبوي لا يمنح الحرية لأبنائه، وبعد البيت يذهب الطفل إلى مدرسة لا تمنح الطفل حرية التساؤل أو التفكير، وبعد المدرسة يخرج الصبي والصبية إلى شارع ليجد رجل الشرطة يراقب الناس ويتحرش بهم أحياناً بلا سبب، ما يجعلهم يشعرون بالخوف بدل الاطمئنان. وهكذا يولد الفرد ويتربى ويعيش ويموت من دون أن يتذوق طعم الحرية، ما يجعله يعجز عن وعي أهميتها ودورها. لذلك نلاحظ أن أقصى ما يتمناه العربي هو راحة البال. لهذا تشيع الأمثال التي تحث الإنسان على أن يكون وسطياً، وأن يقبل بالقليل، وأن يتحاشى البوح برأيه، وأن يسعى إلى "السترة".

الثقافة العربية مزيج من أعراف قبلية وتقاليد وعادات فلاحية، ومنظومة قيم دينية تعكس الفكر الأصولي. نتيجة لهذا المزيج تقلصت قدرة الثقافة العربية على التطور، لأن معظم عناصرها تميل إلى مقاومة التغير. ولما كان لكل عصر حضاري ثقافته الخاصة، فإن الثقافة العربية بحالتها وحلتها الراهنة أصبحت متخلفة عن العصر. أما العناصر الثقافية التي تسللت إلى العرب بفعل العولمة فتُركز على مظاهر حياة الأثرياء وتُشجع على الاستهلاك. نتجية لذلك تخلفت إنتاجية العامل والموظف العربي، ما جعل من الصعب عليه أن يتنافس مع أقرانه من عمال وموظفين في الغرب والشرق. من ناحية ثانية، تتصف الهياكل الاجتماعية التي أفرزتها أنماط الحياة والإنتاج القبلية والزراعية بكونها هياكل هرمية، تحصر معظم السلطة والحكمة في رأس الهرم الاجتماعي؛ الأمر الذي حرم بقية أفراد المجتمع من السلطة والحرية. وفي الواقع،

من لا يملك سلطة في مجتمع هرمي لا يملك حرية، ومن لا يملك حرية لا يستطيع أن يجتهد ويُسهم في تقدم المجتمع الذي ينتمي إليه، ولا في تحسين مستوى أداء المؤسسة التي يديرها. ومع شيوع الهياكل الاجتماعية الهرمية تنعدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد والعاملين في مؤسسة واحدة.

ولما كانت الاتحادات المهنية والأحزاب السياسية من المفروض أن تقوم على المساواة، فإن معظم تلك التنظيمات أصبحت بمثابة "دكاكين" وليس مؤسسات، ما جعل رئيس الحزب والنقابة أهم من المؤسسة التي يرأسها، وأحياناً تعرف باسمه. وهذا يعني أن المجتمعات التي تسود فيها الهياكل الاجتماعية الرأسية هي مجتمعات غير مؤهلة لممارسة الحرية وتطبيق مبدأ المساواة بين الناس؛ ومع غياب حرية الرأي والفكر والتعبير، تصبح الديمقراطية حلما لا يطال. إذ من شأن شيوع الهياكل الرأسية تعزيز الولاءات الأسرية والعشائرية والطائفية، وإضعاف الولاءات العامة. فالولاء للأسرة يأتي قبل الولاء للعشيرة وبالتالي قبل الولاء للوطن. أما الولاء لطائفة دينية فيأتي قبل الولاء للدين نفسه. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن يكون شخص عضواً في حزب قومي أو تيار ديني، لكنه يكتم سر أخ له يتجسس لحساب العدو. فالرابطة الأسرية تفرض على هذا الشخص أن "يتستر" على ما يقوم به أخاه من أفعال، ما يجعله مخلص لأخيه وخائن لوطنه. نتيجة لذلك، أصبحت الازدواجية في المواقف والسلوكيات سمة من سمات الثقافة الشعبية العربية.

في مؤتمر فكري شاركت فيه في السويد عام 1991، سُئلت عن الأسباب التي تدعو الشعوب النامية إلى الكذب. ولما كان الكذب ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار في مجتمعاتنا العربية، فإنني وجدت أن البحث عن الكذب وتداعياته يوجب العودة إلى البيئة الثقافية والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكونها تشكل الإطار العام الذي يؤثر في طرق تفكير وسلوكيات الناس ومواقفهم من الذات والغير. وفي الواقع، يعتبر الكذب عنصراً من عناصر الثقافة السائدة في الدول النامية عامة، ما يجعله لا يثير ردود فعل تستنكر أو تستهجن الكذب. وبعد استعراض العديد من القيم الثقافية المتجذرة في الوعي الشعبي، وجدت أن دواعي الكذب كثيرة ومثيرة. ولكن السبب الرئيسي واحد، فالكذب هو محاولة للتهرب من حقيقة مرة بإنكارها وادعاء شيء مخالف لها. أما السبب الذي يقف خلف الكذب، ويجعل من الطبيعي التعود عليه وتحوله إلى ظاهرة اجتماعية مقبولة، فهو غياب الحرية، خاصة الحرية الاجتماعية والفكرية والدينية والسياسية، واتجاه الدولة إلى خداع المواطنين وإخفاء الحقيقة عنهم واضطهادهم أحياناً.

وعلى سبيل المثال، هناك كثير من المسلمين لا يصومون شهر رمضان، لكن أغلبهم لا يعترف بهذه الحقيقة حين يُدعى لمأدبة إفطار، لأن المفطر يخشى عيون الصائمين وألسنتهم. من ناحية ثانية، يميل الشباب من البنات والأولاد إلى إقامة علاقات غير تقليدية مع الجنس الآخر، ما يجعلهم مضطرين غالبا لإخفاء سر هذه العلاقات والكذب على أمهاتهم وآبائهم. فلماذا يكذب الأبناء والبنات على الأهل؟ ولماذا تسكت الأمهات أحياناً على كذب هؤلاء؟ الجواب بسيط: غياب

الحرية الاجتماعية وسيادة نظام أبوي تسلطي، وعدم اعتراف الجيل القديم بحقوق الجيل الجديد واحترام عقله. وحين يكذب الابن على أبيه وتكذب البنت على أمها يصبح من السهل أن يكذب هؤلاء على المعلم والمدرسة والدولة. وهكذا يصبح الكذب، بسبب غياب الحريات العامة وجمود القيم سلوكاً لا يثير الدهشة أو ردود فعل غاضبة.

حين يتمتع الشعب بحرية سياسية واجتماعية وفكرية ودينية، فإنه لا يجد سبباً للكذب، وحين تكون الدولة أهلاً لثقة الشعب وأمينة على مصالحه، فإن الشعوب لا تجد مبرراً للاحتيال وتجاوز القانون. أما حين تغيب الحرية عن حياة المجتمع، فإن عادة الكذب تنتشر وتتجذر في الثقافة، فيما تفقد الدولة ثقة الشعب. وحين تتجه الدولة إلى اضطهاد الشعب وتقديم وعود كاذبة له بهدف تخدير مشاعره، فإن الشعب يتجه إلى استغلال الظروف المتاحة والكذب على الدولة من أجل الحصول على ما يستطيع من منافع ذاتية.

تقول نظرية رأس المال الاجتماعي أنه حين تشيع الثقة في المجتمع أو في قطاع كبير منه، فإن الثقة الاجتماعية تتوفر في المجتمع المعني، وهذا يجعل بالإمكان إنتاج رأس مال اجتماعي يُمكِّن المجتمع من تحقيق النهضة والازدهار. ويمكن تعريف الثقة الاجتماعية بأنها حالة عامة تتوفر من خلالها الثقة بين مكونات المجتمع الواحد، ما يعطي الفرد والجماعة والمؤسسة إحساساً بالارتياح إلى بعضهم البعض، والتعامل معاً بثقة واطمئنان. وتقوم الثقة الاجتماعية على احترام كل فرد لرأي غيره من المواطنين والاعتراف بحقوقهم، ومنها حق كل مواطن في السعي لتحقيق مصالحه، شريطة عدم الاعتداء على حقوق غيره أو المجتمع. إذ من خلال الاعتراف المتبادل بحقوق متكافئة تسود الثقة في المجتمع، ويطمئن الناس إلى بعضهم البعض دون معرفة شخصية. لذلك يقول فوكوياما إن رأس المال الاجتماعي أهم شروط التقدم والازدهار، وإنه لا يمكن لمجتمع أن ينتج رأس مال اجتماعي من دون أن تسود الثقة الاجتماعية فيه. ولما كانت الثقة الاجتماعية هي نتاج ثقافي، فإن تباين الثقافات يجعل المجتمعات المختلفة تملك مستويات متفاوتة من الثقة. وهذا يعني أن هناك ثقافات تتميز بدرجة عالية من الثقة الاجتماعية، ما يجعلها قادرة على إنتاج ما يكفي من رأس المال الاجتماعي لتحقيق النهضة والازدهار، وأن هناك ثقافات ليس لديها ما يكفي من الثقة الاجتماعية لإنتاج رأس مال اجتماعي بالقدر المطلوب لتحقيق التقدم والازدهار. وما دام الكذب هو وجه من أوجه عدم الثقة، فإن شيوعه يعكس فقدان الثقة الناتجة عن غياب الحرية. وهذا يعني أن الحرية هي أساس الثقة الاجتماعية التي تقود عمليات التنمية، وصولا إلى النهضة والازدهار.

إن أية عملية هادفة لتوعية الإنســان بحقوقه وواجباته في دولة يتمتع الإنســان فيها بالحرية وحق المشــاركة في العملية السياسية لا بد وأن تبدأ بالنظام التعليمي والتربوي. فالبيوت والمدارس هي الأماكن المسؤولة عن تنشئة الأطفال وتربية الأولاد والبنات وتعليمهم. ففي البيت يتشــرب الأطفال العادات والتقاليد تبعاً لنظام البيت والســلطة المهيمنة عليه؛ وفي المدرسة يتعلم الأولاد والبنات القراءة الهادفة وعملية التفكير وتنظيم أوقاتهم، وكيفية التعامل مع غيرهم من

الطلبة والأســاتذة، ومعنى المواطنة. وفي الجامعة يتعلم الشــباب من الجنســين كيفية التعامل مع الجنس الآخر بثقة، واحترام الوقت وممارســة العمل الجماعي، والتفكير النقدي والبحث العلمي، والمســؤولية الاجتماعية. وحين تكون نظم التربية والتعليم والبحث قائمة على أســس علمية، يصــبح بإمكان تلك النظم أن تنتج أجيالاً مؤهلة لقيادة عمليات التنمية والنهضة، مع عدم الارتهان لفكر عقائدي يُكبل حريتها، ويهدر مواهبها، ويحاصر عقولها.

ينادي بعض المثقفين العرب بوجوب الانتقال مباشــرة إلى الديمقراطية حتى وإن كانت الشــعوب غير مؤهلة لممارســتها. هذا موقف مبدأي يســتحق الاحترام، لكن المشــكلة لا تكمن في الممارســة فقط، وإنما تكمن في النظام الذي يقوم على مبدأ أن لكل شخص صوت واحد لأنه مكن المال من السيطرة على السياسة، وإفساد العملية الانتخابية. إلى جانب ذلك، تســببت هذه المعادلة في فشــل الانتخابات التي جرت في البلاد العربية في تمكين الشــعوب من الاقتراب من حكم نفســها بنفســها. ففي لبنان تُفرز الانتخابات عادة برجوازية طائفية مذهبية، وفي العراق تفرز برجوازية طائفية عشائرية، وفي الأردن والكويت تفرز برجوازية عشائرية قبلية، وفي المغرب تفرز برجوازية شبه إقطاعية، وفي مصر تفرز برجوازية عسكرية. ومع أن هذه التجارب لم تحقق للشعوب شيئا يذكر، إلا أنها تسببت في تكريس العشائرية، وتعميق جذور الطائفية، وتهميش المجتمع المدني، وتمكين القيادات التقليدية من إحكام هيمنتها على عامة الناس واستغلالهم.

إن من الصــعب إقامة نظام حكم ديمقراطي في غياب الحرية، ومن الأصــعب نيل الحرية في غياب نظم حكم ديمقراطية. وهذا يجعل العرب أمام أحجية تشــبه أحجية البيضــة والدجاجة، أيهما جاءت قبل الثانية، وكيف يمكن الحصول على البيضة والدجاجة حتى نضمن الاثنتين. وهنا تأتي المعادلة الديمقراطية التي قمت بتطويرها ونشرها تحت عنوان "نحو نظام ديمقراطي عربي". وتحاول المعادلة المقترحة أن تتجاوز أخطاء العملية الديمقراطية الأمريكية، وتحول دون خضــوع المجالس البرلمانية لقيادات طائفية وعشــائرية، كما تحول دون تمكين المال من إفســاد العملية الانتخابية، فيما تتيح المجال لإقامة نظم حكم عادلة تُمكّن الشعوب من المشاركة في العملية السياسية والحصول على حقوقها.

شروط العملية الديمقراطية

يتفق معظم فلاسفة السياسة على أن إقامة نظام ديمقراطي تتوفر له إمكانات النجاح يحتاج لثلاثة شروط أساسية:

1. تعددية سياسية، أي وجود أكثر من تنظيم سياسي في المجتمع يطرح فكرا مختلفا.
2. طبقة وسطى كبيرة نسبياً، تتمتع بقدر كبير من الوعي والثقة بالنفس.
3. إعلام حر ومحايد، يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية والنزاهة.

مع أهمية هذه الشروط، إلا أنها لا تكفي وحدها لإقامة نظام ديمقراطي قادر على تحقيق أهدافه؛ إذ توجد حاجة لشرط رابع، هو شيوع ثقافة التسامح أو التآلف في المجتمع. وقد جاء هذا الحكم بناء على تجربة ذاتية شملت قضاء نحو 45 سنة في أمريكا في الدراسة والتدريس الجامعي والنشاط الفكري والمشاركة في العملية الانتخابية؛ وقضاء نحو 25 سنة أخرى في التجول في عالم العلم والمعرفة والدراسة والتدريس في أكثر من 50 دولة، والاطلاع على عدة تجارب ديمقراطية وغير ديمقراطية، ما جعل بالإمكان تقييم التجربة الأمريكية من الداخل والخارج.

تشير التجارب الديمقراطية إلى أهمية تواجد أكثر من حزب سياسي في المجتمع، وقيام الأحزاب بالتنافس فيما بينها على كسب ولاء الشعب والوصول إلى الحكم عن طريق عملية انتخابية حرة؛ فالتعددية السياسية تعطي الناخب خيارات تمكنه من اختيار المرشح الذي يعبر عن وجهة نظره وطموحاته. في المقابل، تشير تجربة العرب مع الديمقراطية إلى أن المشاركة الشعبية في العمل الحزبي ضعيفة للغاية، ما يجعلها تقتصر على الطموحين والانتهازيين من أبناء الطوائف والعشائر وأصحاب المصالح الخاصة. فمعظم ممثلي الشعب في الأردن عشائريون، وفي لبنان طائفيون، وفي المغرب تقليديون، وفي العراق خليط من هذا وذاك.

أما الطبقة الوسطى، فإن وجودها مهم للغاية بسبب اتجاه أفرادها للمشاركة بنسب مرتفعه في العملية الانتخابية واستخدامها لحماية مصالحهم وتعزيز مواقعهم الاجتماعية، الأمر الذي يعزز فاعلية العملية الديمقراطية. لكن تطور ظروف الحياة العربية لم تسمح بظهور طبقة وسطى في أي دولة عربية؛ فمحدودية النشاطات الاقتصادية، وسيطرة العسكر والقيادات التقليدية على الحكم، وغياب الحريات العامة، وخضوع الاقتصاد للسياسة، حالت دون نمو طبقة وسطى فاعلة؛ فالاقتصاد هو البيئة الطبيعية لنمو تلك الطبقة وأداتها لفرض وجودها والتعبير عن ذاتها. مع ذلك، ليس هناك شك في وجود نسبة كبيرة من المجتمعات العربية لديها ما يكفي من الدخل لتُحسب في عداد الطبقة الوسطى، لكنها لا تملك وعيا طبقيا. فالوعي الطبقي هو أساس الطبقية في كل مجتمع، لأنه يربط أفراد الطبقة الواحدة بمصالح مشتركة، أهمها الحفاظ على الديمقراطية وحماية المصالح الخاصة.

أما الإعلام فيعتبر سلطة رابعة غير رسمية في المجتمع الديمقراطي، إلى جانب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ويقوم الإعلام بدوره من خلال التجاوب مع الحدَث حالَ وقوعه، ونقل وقائعهِ وتحليل أسبابه وأبعاده، ورصد القرارات المهمة التي تتخذها السلطات الأخرى وتحليلها، ودراسة مواقف الرأي العام وتوجهاته. كما يقوم الإعلام المحايد بفتح المجال لكافة القوى الفاعلة في المجتمع للوصول إلى مختلف فئات الشعب من خلال قنواتها، والترويج لأفكارها. لكن تحول الإعلام إلى شركات تجارية جعل العملية الإعلامية تفقد نزاهتها، وتكرس جهدها لتزييف وعي الجماهير، وحرمان معظم المثقفين الملتزمين بالمصلحة العامة من الظهور على شاشاتها وطرح أفكارهم أمام الرأي العام.

إن من أهم شروط الديمقراطية شيوع ثقافة التسامح في المجتمع، أي اعتراف كل إنسان بحقوق غيره من الناس في الاختلاف/ ولكن التساوي في الحقوق والواجبات. إذ على الإنسان، كي يكون متسامحاً وديمقراطياً، أن يعي أن ما يؤمن به من قيم ومعتقدات إنما تعكس خيارات خاصة ووجهات نظر غير ملزمة لغيره من الناس، وأن ما يروق له من آراء تعكس أوضاعاً غير مستقرة، تتغير كلما تغيرت الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. ولما كانت معظم الأيديولوجيات تدعي أنها تملك الحقيقة دون سواها من نظريات فلسفية، فإنها تشكل بطبيعتها عقبة تحول دون حدوث تحولات ثقافية تسمح بغرس ثقافة الديمقراطية في المجتمع؛ فالأيديولوجية تتسبب في جعل من يؤمن بها ضيق الأفق، وأقل تسامحاً مع غيره من البشر، وأكثر ميلاً للتفرقة ضدهم والقبول بأنظمة حكم مستبدة.

من ناحية ثانية، توحي كلمة تسامح بأن هناك طرفاً يتمتع بقدر كبير من الأخلاقية بسبب خلفيته الثقافية أو معتقداته الدينية، وأنه يتسامح مع طرف آخر يتمتع بقدر أقل من الأخلاقية والشرعية، كما يُقال عن تسامح المسلمين مع أتباع الديانات السماوية الأخرى. وهذا يعني أن كلمة تسامح لا تصلح للتعبير عن قيمة ثقافية اجتماعية وظيفتها تنظيم علاقة الفرد بغيره من أفراد المجتمع، ما يجعلها لا تفي بالغرض المطلوب، وقد تقود إلى شعور بعض الناس بتميزهم عن غيرهم والاتجاه نحو التفرقة ضدهم. لذلك كان علينا أن نبحث عن كلمة أخرى تفي بالغرض، ما جعلني أطرح كلمة "**تآلف**" كبديل لكلمة تسامح؛ فكلمة تآلف تعني المعايشة عن قرب، وتعكس علاقة ود تقوم على التكافؤ بين طرفين يشعر كل منهما بأنه ند للآخر وشريك له وقريبا منه وجدانيا.

---

[1] Robert Lopez, cited by Norman Pounds, *An Economic History of Medieval Europe* (Longmans, 1974) 104

2 Hugh Thomas, World History, (HarperCollins, 1979) 121

البروفسور محمد ربيع يحمل لقب أستاذ متميز في الاقتصاد السياسي الدولي؛ درس في 5 جامعات، وقام بالتدريس في 11 جامعة في أربع قارات. نشر حتى اليوم 61 كتاباً، 17 باللغة الإنجليزية، وواحد باللغة الألبانية، والباقي باللغة العربية. وتشمل الكتب الإنجليزية أربعة نشرتها دار: Palgrave Macmillan خلال 4 سنوات، 2013-2017 : إنقاذ الرأسمالية والديمقراطية؛ التحول الاقتصادي والثقافي العالمي؛ نظرية في التنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية المستدامة؛ أزمة الديون العالمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. أحد الكتب المنشورة بالإنجليزية، وعنوانه "تاريخ العنصرية" تُرجم إلى 6 لغات أخرى: الألمانية والفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والبولندية. أما الكتب العربية فتشمل 3 مجموعات شعرية، وروايتين، وقصة. والباقي كتب أكاديمية وفكرية وتأملات فلسفية، إضافة إلى عشرات الدراسات العلمية ومئات المقالات الفكرية.

يرأس الدكتور ربيع مجلس الفكر العربي في واشنطن، وعضو منتدى الفكر العربي، وزميل في مؤسسة ألكساندر فون هومبولدت الألمانية منذ عام 1992. وقد استطاع إكمال دراسته بالحصول على منح دراسية منذ المدرسة الثانوية حتى الحصول على الدكتوراه في الاقتصاد عام 1970من جامعة هيوستن في أمريكا. حاز على جائزة دولة فلسطين التقديرية على مجمل الأعمال الفكرية، وجائزة الجالية العربية في

مدينة هيوستن للتميز الأكاديمي والقيادة، كما فاز بجائزة في الشعر في مهرجان تيتوفا في ماسيدونيا الجنوبية، إضافة لعدة جوائز أخرى من جامعات ومؤسسات عربية وأجنبية. وتعكس كتاباته ومواقفه التزاماً بمبادئ السلم والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والتنمية البشرية، فضلاً عن الاستدامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية.

Links that give an idea about me and my interests.

https://scholar.google.com/citations?user=evo_c4QAAAAJ&hl=en&citsig=AMD79op143N3h2Qo7R_hDsZtzBuYxsGi6g

https://www.researchgate.net/profile/Mohamed-Rabie-2

https://www.encyclopedia.com/arts/culture-magazines/rabie-mohamed

Personal site; www.yazour.com